تأثير شبكات الجيل الخامس على إنترنت الأشياء والخصوصية الشخصية

تأليف: د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وأبي الطاهرة

داعيا الله لهم بالرحمة والمغفرة والفردوس الأعلى يا رب العالمين

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية

جميلة الجميلات التي تجمع جمال وسحر نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال الأوراس الشامخة وعظمة الجسور المعلقة

داعيا الله لها بالحفظ والبركة والخير والصحة والعافية

التقديم

يشهد العالم اليوم نقلة نوعية غير مسبوقة في البنية التحتية للاتصالات مع ظهور شبكات الجيل الخامس، التي لا تمثل مجرد سرعة أعلى في الإنترنت، بل هي بيئة رقمية متكاملة تربط كل شيء بكل شيء. يأتي هذا العمل القانوني والتقني الأصيل ليقف على الآثار المترتبة على هذا التحول الجذري، خاصة فيما يتعلق بتقنية إنترنت الأشياء التي تعتمد كلياً على سرعة واستجابة شبكات الجيل الخامس. إننا أمام إشكالية قانونية كبرى تتعلق بالخصوصية الشخصية، حيث تتحول البيانات من مجرد معلومات نصية إلى سلوكيات

حيوية وموقعية وحسية يتم رصدها لحظياً. إن الهدف من هذا الكتاب هو تحليل المخاطر القانونية الناشئة عن هذا التقارب التكنولوجي، ودراسة مدى كفاية التشريعات الحالية لحماية الفرد في ظل هذه البيئة الجديدة. إن هذا العمل موجه للباحثين القانونيين، ومشرعي السياسات الرقمية، وشركات الاتصالات، ليكون دليلاً استرشادياً في فهم التوازن المطلوب بين الابتكار التكنولوجي والحماية القانونية للحقوق الأساسية، نسأل الله أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، ونفعاً للعلم والعلماء.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

القسم الأول: الأسس التقنية والقانونية لشبكات الجيل الخامس

الفصل الأول: الخصائص التقنية لشبكات الجيل الخامس والتمييز القانوني

يستهل هذا الفصل بتفكيك الخصائص التقنية لشبكات الجيل الخامس مثل السرعة الفائقة، زمن الاستجابة المنخفض، والقدرة على ربط عدد هائل من الأجهزة. يتم تحليل الفروق الجوهرية بين الجيل الخامس والأجيال السابقة، وكيف أن هذه الفروق تخلق التزامات قانونية جديدة لم تكن موجودة من قبل. يناقش الفصل الطبيعة اللامركزية للشبكة وتقنية تقطيع الشبكة، وتأثير ذلك على تحديد المسؤولية القانونية لمقدمي الخدمة. يتم دراسة التعريف القانوني لمشغل شبكات الجيل الخامس، وهل يعتبر معالجاً للبيانات أم مراقباً لها، وفقاً للمعايير الدولية. كما يتطرق الفصل إلى البنية التحتية المادية والأبراج الذكية، والإشكاليات القانونية المتعلقة بتملكها وترخيصها، مع مقارنة المعايير الفنية بالقوانين المنظمة للاتصالات في الدول المختلفة.

الفصل الثاني: الإطار القانوني الدولي لتنظيم الاتصالات المتقدمة

يركز هذا الفصل على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. يتم تحليل دور الاتحاد الدولي للاتصالات في وضع المعايير الفنية التي تتحول إلى مرجعيات قانونية. يناقش الفصل مبادئ التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وحرية تدفق البيانات، والقيود المفروضة عليها لأسباب أمنية. يتم دراسة الاتفاقيات الإقليمية مثل لوائح الاتحاد الأوروبي للاتصالات، وتأثيرها على التشريعات الوطنية في الدول العربية. كما يتطرق الفصل إلى سيادة الدول على طيف الترددات الراديوية، وكيف يتم تنظيمه قانونياً لمنع التداخل وضمان العدالة في التوزيع. يتم مقارنة الالتزامات الدولية للدول النامية والمتقدمة في تبني معايير الجيل الخامس، والآثار القانونية للتخلف عن الركب التقني.

الفصل الثالث: مفهوم إنترنت الأشياء وتعريفه في الفقه القانوني

يستعرض هذا الفصل التعريف الدقيق لإنترنت الأشياء من منظور تقني وقانوني، متجاوزاً التعريفات العامة.

يتم تحليل طبيعة الأجهزة المتصلة، من المستشعرات الصغيرة إلى المركبات الذكية، وكل منها يولد بيانات ذات حساسية مختلفة. يناقش الفصل المسؤولية القانونية عن الأجهزة الذكية، وهل تعتبر أدوات أم فاعلين مستقلين في بعض السياقات. يتم دراسة تصنيف بيانات إنترنت الأشياء إلى بيانات شخصية، وبيانات غير شخصية، وبيانات حساسة، وكل فئة لها حماية قانونية متفاوتة. كما يتطرق الفصل إلى علاقة المستخدم بمقدم الخدمة في بيئة إنترنت الأشياء، وعقود الاستخدام التي غالباً ما تكون معقدة وغير مقروءة، مما يثير إشكاليات الرضا القانوني.

الفصل الرابع: التكامل بين الجيل الخامس وإنترنت الأشياء والنموذج التشغيلي

يغوص هذا الفصل في كيفية عمل شبكات الجيل الخامس كعمود فقري لإنترنت الأشياء، وكيف يغير هذا التكامل من نموذج الأعمال. يتم تحليل الاعتماد المتبادل بين سرعة الشبكة وكفاءة الأجهزة الذكية، والآثار القانونية لأي انقطاع في الخدمة. يناقش الفصل

نماذج التشغيل المختلفة، مثل الشبكات الخاصة للشركات، والشبكات العامة، والآثار القانونية لكل نموذج على حماية البيانات. يتم دراسة دور مقدمي المنصات السحابية في هذه المعادلة، وموقعهم القانوني بين مشغل الشبكة ومستخدم الجهاز. كما يتطرق الفصل إلى مخاطر الاعتماد على طرف واحد في البنية التحتية، وقوانين المنافسة ومنع الاحتكار في سوق خدمات الجيل الخامس وإنترنت الأشياء.

الفصل الخامس: أنواع البيانات المتولدة وطبيعتها الحساسة

يستعرض هذا الفصل التصنيف الدقيق للبيانات التي تنتجها أجهزة إنترنت الأشياء عبر شبكات الجيل الخامس. يتم تحليل البيانات الموقعيه الدقيقة، والبيانات الحيوية الصحية، وبيانات السلوك اليومي، ودرجة حساسية كل نوع. يناقش الفصل مفهوم البيانات الضخمة في هذا السياق، وكيف أن تجميع البيانات البسيطة قد يؤدي إلى كشف معلومات شديدة الخصوصية. يتم دراسة مبدأ تقليل البيانات،

ومدى تطبيقه عملياً في بيئة تتطلب تدفقاً مستمراً للمعلومات. كما يتطرق الفصل إلى البيانات المشفرة والبيانات الواضحة، والالتزامات القانونية لكل حالة، مع تحليل مخاطر إعادة تعريف الهوية من خلال البيانات المجهولة المصدر في ظل قدرات المعالجة العالية للجيل الخامس.

القسم الثاني: تحديات الخصوصية في بيئة الجيل الخامس

الفصل السادس: تهديدات الخصوصية الناتجة عن تتبع الموقع الدقيق

يركز هذا الفصل على واحدة من أخطر التحديات، وهي القدرة على تتبع موقع الأفراد بدقة متناهية عبر شبكات الجيل الخامس. يتم تحليل التقنيات المستخدمة في تحديد الموقع، وكيف تفوق دقتها أنظمة الملاحة التقليدية. يناقش الفصل الآثار القانونية للمراقبة المستمرة للحركة، وكيف قد تنتهك الحق في

الخصوصية وحرية التنقل. يتم دراسة حالات الاستخدام المشروعة مثل الطوارئ والمرور، مقابل الاستخدامات التجارية والاستخباراتية غير المقيدة. كما يتطرق الفصل إلى حق المستخدم في إخفاء موقعه، والتقنيات المتاحة لذلك، ومدى حماية القوانين لهذا الحق في وجه ضغوط مقدمي الخدمة والجهات الأمنية.

الفصل السابع: الخصوصية في الأجهزة القابلة للارتداء والبيانات الحيوية

يستعرض هذا الفصل المخاطر الخاصة بالأجهزة التي تلامس الجسد البشري مباشرة، مثل الساعات الذكية ونظارات الواقع المعزز. يتم تحليل طبيعة البيانات الحيوية التي تجمعها هذه الأجهزة، مثل نبضات القلب وأنماط النوم، ودرجة حمايتها قانوناً. يناقش الفصل إمكانية استخدام هذه البيانات ضد المستخدم في التأمين أو التوظيف، والتمييز القائم على الحالة الصحية. يتم دراسة موافقة المستخدم على جمع هذه البيانات، وهل هي موافقة مستنيرة حقيقية أم

إجبارية لاستخدام الجهاز. كما يتطرق الفصل إلى مخاطر اختراق هذه الأجهزة، والآثار المباشرة على السلامة الجسدية للمستخدم، والمسؤولية القانونية المترتبة على ذلك.

الفصل الثامن: المنازل الذكية وانتهاك الخصوصية المنزلية

يركز هذا الفصل على تحول المسكن الخاص إلى بيئة رقمية مفتوحة عبر إنترنت الأشياء. يتم تحليل أجهزة المساعدة الصوتية، والكاميرات الذكية، وأجهزة التحكم في الطاقة، وكيف ترصد الحياة الخاصة داخل الجدران. يناقش الفصل الحماية القانونية لحرمة المسكن في العصر الرقمي، وهل تمتد لتشمل البيانات الرقمية الصادرة عنه. يتم دراسة إمكانية وصول الجهات الحكومية أو الشركات إلى بيانات المنزل الذكي دون إذن قضائي واضح. كما يتطرق الفصل إلى مسؤولية الشركات المصنعة عن الثغرات الأمنية في الأجهزة المنزلية، وحقوق المستهلك في الخصوصية كجزء من مواصفات السلامة المطلوبة.

الفصل التاسع: المركبات المتصلة وخصوصية التنقل والسلوك

يستعرض هذا الفصل التحديات الناشئة عن السيارات الذكية المتصلة بشبكات الجيل الخامس. يتم تحليل البيانات التي تجمعها المركبة عن عادات القيادة، والمسارات، وحتى المحادثات داخل السيارة. يناقش الفصل ملكية هذه البيانات، هل هي للسائق أم لشركة التصنيع أم لشركة التأمين. يتم دراسة استخدام البيانات في الحوادث المرورية، وإثبات المسؤولية القانونية بناءً على سجلات السيارة الرقمية. كما يتطرق الفصل إلى مخاطر القرصنة على المركبات المتصلة، والتهديدات للأرواح، والإطار القانوني لتأمين البرمجيات داخل المركبات كشرط للترخيص بالطرق العامة.

الفصل العاشر: المدن الذكية والمراقبة الجماعية

يركز هذا الفصل على مستوى الخصوصية في نطاق المدينة الكاملة التي تعمل بتقنيات إنترنت الأشياء. يتم تحليل أنظمة الكاميرات الذكية، وأعمدة الإنارة المتصلة، ومستشعرات البيئة، وكيف تشكل شبكة مراقبة شاملة. يناقش الفصل التوازن بين الأمن العام والخصوصية الفردية في المدن الذكية، وحدود التدخل المسموح به. يتم دراسة الشفافية في إدارة بيانات المواطنين من قبل البلديات، وحق الوصول إلى المعلومات. كما يتطرق الفصل إلى مخاطر إساءة استخدام بيانات المدن الذكية لأغراض سياسية أو قمعية، والضمانات الدستورية اللازمة لمنع ذلك في التشريعات الوطنية.

القسم الثالث: الأطر التشريعية والحماية القانونية

الفصل الحادي عشر: اللائحة العامة لحماية البيانات وتأثيرها على الجيل الخامس

يستعرض هذا الفصل المعيار العالمي المتمثل في

اللائحة الأوروبية لحماية البيانات وتطبيقه على تقنيات الجيل الخامس. يتم تحليل مبادئها الأساسية مثل الشرعية والعدالة والشفافية، وكيف تنطبق على جمع بيانات إنترنت الأشياء. يناقش الفصل حقوق الأفراد في الوصول والتصحيح والنسيان، وتحديات تطبيقها في بيئة بيانات ضخمة ومتدفقة. يتم دراسة العقوبات المالية الضخمة المقررة للمخالفين، وتأثيرها الرادع على شركات الاتصالات والتكنولوجيا. كما يتطرق الفصل إلى تأثير اللائحة على التشريعات خارج أوروبا، وكيف أصبحت مرجعية عالمية تلزم الشركات العاملة في مجال الجيل الخامس بالامتثال لها حتى خارج الحدود الأوروبية.

الفصل الثاني عشر: التشريعات العربية لحماية البيانات والخصوصية الرقمية

يركز هذا الفصل على الواقع التشريعي في الدول العربية، مع التركيز على مصر والجزائر كنماذج. يتم تحليل قوانين حماية البيانات الشخصية الحديثة في المنطقة، ومدى تغطيتها لتحديات الجيل الخامس.

يناقش الفصل الفجوات التشريعية الحالية، خاصة فيما يتعلق بالبيانات غير التقليدية التي يولدها إنترنت الأشياء. يتم دراسة دور الهيئات الرقابية الوطنية في enforcement القوانين، والصلاحيات الممنوحة لها. كما يتطرق الفصل إلى ضرورة التحديث المستمر للتشريعات لمواكبة السرعة التقنية، ومقارنة مستوى الحماية في الدول العربية بالمعايير الدولية، واقتراح سبل للتطوير لتعزيز الثقة في الاقتصاد الرقمي المحلي.

الفصل الثالث عشر: موافقة المستخدم وآليات الموافقة المستنيرة

يستعرض هذا الفصل الركن الأساسي في شرعية معالجة البيانات، وهو الموافقة. يتم تحليل شروط الموافقة المستنيرة في بيئة معقدة تقنياً مثل الجيل الخامس، حيث يصعب على المستخدم العادي فهم التداعيات. يناقش الفصل صحة عقود الإذعان التي تفرضها شركات الاتصالات، وهل تعتبر الموافقة عليها حقيقية. يتم دراسة بدائل الموافقة الصريحة، مثل

الموافقة الضمنية أو المصلحة العامة، وحدود كل منها. كما يتطرق الفصل إلى تقنيات إدارة الموافقة الرقمية، وحق المستخدم في سحب الموافقة في أي وقت، والآثار التقنية والقانونية لهذا السحب على استمرارية الخدمة.

الفصل الرابع عشر: سيادة البيانات وتوطينها في شبكات الجيل الخامس

يركز هذا الفصل على القضايا الجيوسياسية والقانونية المتعلقة بمكان تخزين ومعالجة البيانات. يتم تحليل قوانين توطين البيانات التي تلزم الشركات بتخزين بيانات المواطنين داخل الحدود الوطنية. يناقش الفصل التحديات التقنية لتوطين البيانات في شبكة عالمية مثل الجيل الخامس، والتكاليف المترتبة على ذلك. يتم دراسة اتفاقيات نقل البيانات عبر الحدود، وضمانات الحماية في الدولة المستقبلة. كما يتطرق الفصل إلى مخاطر الوصول الخارجي للبيانات الوطنية الحساسة عبر البنية التحتية للاتصالات، واستراتيجيات الدول لحماية سيادتها الرقمية في ظل الهيمنة التقنية

للشركات العابرة للقارات.

الفصل الخامس عشر: المسؤولية القانونية عن خروقات البيانات والأضرار

يستعرض هذا الفصل تحديد المسؤول عند حدوث اختراق أمني أو تسريب للبيانات في شبكة الجيل الخامس. يتم تحليل توزيع المسؤولية بين مشغل الشبكة، ومقدم الخدمة، ومصنع الجهاز، والمستخدم نفسه. يناقش الفصل نظرية الخطأ ونظرية المخاطر في سياق الأضرار الرقمية، وصعوبة إثبات الضرر المعنوي. يتم دراسة التعويضات المناسبة عن انتهاك الخصوصية، وهل تكفي التعويضات المالية أم تحتاج لإجراءات ردعية أخرى. كما يتطرق الفصل إلى التأمين السيبراني كآلية لإدارة المخاطر المالية الناتجة عن الخروقات، والإطار القانوني لتنظيم هذا النوع من التأمين.

القسم الرابع: الأمن القومي والمستقبل التشريعي

الفصل السادس عشر: الأمن القومي ومخاطر التجسس عبر شبكات الجيل الخامس

يركز هذا الفصل على البعد الأمني الاستراتيجي لشبكات الجيل الخامس واعتبارها بنية تحتية حيوية. يتم تحليل مخاطر التجسس الصناعي والسياسي عبر الثغرات في معدات الشبكة أو الأجهزة المتصلة. يناقش الفصل معايير الثقة في موردي معدات الاتصالات، وقوانين استبعاد/vendors من دول معينة لأسباب أمنية. يتم دراسة صلاحيات الجهات الأمنية في الوصول إلى بيانات الاتصالات، والضوابط القضائية اللازمة لمنع التعسف. كما يتطرق الفصل إلى التوازن الدقيق بين متطلبات الأمن القومي وحقوق الخصوصية الفردية، وكيفية تنظيم هذا التوازن دستورياً وتشريعياً لضمان عدم الانزلاق نحو دولة المراقبة الشاملة.

الفصل السابع عشر: التشفير وحماية البيانات في نقل الجيل الخامس

يستعرض هذا الفصل الجانب التقني القانوني لتقنيات التشفير المستخدمة في حماية البيانات. يتم تحليل معايير التشفير الإلزامية التي يجب على مشغلي الشبكات تطبيقها قانوناً. يناقش الفصل الجدل حول الأبواب الخلفية للتحقيق الجنائي، ومتطلبات الجهات الأمنية لكسر التشفير، وموقف شركات التكنولوجيا من ذلك. يتم دراسة فعالية التشفير من طرف إلى طرف في حماية خصوصية المستخدمين أمام مقدمي الخدمة أنفسهم. كما يتطرق الفصل إلى المسؤولية القانونية في حال استخدام تقنيات تشفير ضعيفة، واعتبار ذلك إهمالاً جسيماً يوجب التعويض والعقوبة في حال حدوث اختراق.

الفصل الثامن عشر: دور الهيئات الرقابية المستقلة في الرقابة على الشبكات

يركز هذا الفصل على المؤسسات المكلفة بالإشراف على تطبيق قوانين الاتصالات والبيانات. يتم تحليل استقلالية هذه الهيئات عن الحكومة وشركات

الاتصالات، وأهمية ذلك لحماية الحقوق. يناقش الفصل صلاحيات الرقابة والتفتيش، وفرض العقوبات الإدارية، وإصدار التوجيهات الفنية الملزمة. يتم دراسة التعاون بين الهيئات الوطنية والدولية لمواجهة الانتهاكات العابرة للحدود. كما يتطرق الفصل إلى شكاوى المستخدمين وآليات التظلم المتاحة أمامهم، وفعالية هذه الآليات في رد الحقوق. يتم مقارنة نماذج الهيئات الرقابية الناجحة عالمياً واقتراح معايير لتفعيل دورها في الدول الناشئة.

الفصل التاسع عشر: الأخلاقيات التقنية والمسؤولية الاجتماعية للشركات

يستعرض هذا الفصل البعد الأخلاقي الذي يتجاوز النصوص القانونية الصارمة. يتم تحليل مدونات السلوك الطوعية لشركات التكنولوجيا والاتصالات في التعامل مع بيانات المستخدمين. يناقش الفصل مبدأ الخصوصية بالتصميم، وجعل حماية البيانات جزءاً من عملية تطوير التقنية وليس إضافة لاحقة. يتم دراسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في توعية

المستخدمين بمخاطر الخصوصية وكيفية حماية أنفسهم. كما يتطرق الفصل إلى دور المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان في الرقابة على ممارسات الشركات، والضغط من أجل معايير أخلاقية أعلى في نشر تقنيات الجيل الخامس وإنترنت الأشياء.

الفصل العشرون: المستقبل التشريعي والتوصيات لحماية الخصوصية

يختتم هذا الفصل برؤية استشرافية للمستقبل القانوني في ظل التطور المستمر للشبكات نحو الجيل السادس وما بعده. يتم تحليل الحاجة إلى قوانين مرنة قابلة للتكيف مع التقنيات الناشئة بدلاً من القوانين الجامدة. يناقش الفصل ضرورة التعاون التشريعي الإقليمي والدولي لخلق بيئة رقمية آمنة ومتوافقة. يتم دراسة التوصيات العملية للمشرعين، مثل تعزيز الشفافية، وتشديد العقوبات، وتمكين الأفراد من حقوقهم. كما يتطرق الفصل إلى أهمية التعليم القانوني والتقني لخلق جيل من المحامين والقضاة القادرين على فهم وفصل منازعات العصر الرقمي.

يختتم الفصل بتأكيد أن الخصوصية حق إنساني أساسي يجب أن يواكب التطور التقني ولا يتلاشى أمامه.

الختام

بهذا نصل إلى ختام هذا العمل القانوني التقني، الذي حاولنا فيه رصد التحديات الجسيمة التي تفرضها شبكات الجيل الخامس على الخصوصية الشخصية في عصر إنترنت الأشياء. إن ما تم عرضه في الفصول العشرين يؤكد أن التقنية سيف ذو حدين، يحتاج إلى غمد قانوني رصين لحماية الإنسان من بطش الآلة أو استغلال الشركات. إن الرسالة التي يود المؤلف إيصالها هي أن الحماية القانونية ليست عائقاً للابتكار، بل هي أساس الثقة التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي. إن حماية الخصوصية في هذا العصر تتطلب وعياً تشريعياً وقضائياً ومجتمعياً متكاملاً. نسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل قد وفق في تقديم إضافة علمية حقيقية، وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين،

وأن يجعله في ميزان حسنات الوالدين وذرية صبرينال.
والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً.

الفهرس الموضوعي

1. الأسس التقنية: خصائص الجيل الخامس، التعريف القانوني، البنية التحتية.

2. الإطار الدولي: الاتفاقيات، الاتحاد الدولي للاتصالات، سيادة الترددات.

3. إنترنت الأشياء: التعريف، الأجهزة، المسؤولية، تصنيف البيانات.

4. التكامل التشغيلي: نماذج الأعمال، الشبكات الخاصة، الاعتماد المتبادل.

5. أنواع البيانات: البيانات الحيوية، الموقعية، الضخمة، إعادة التعريف.

6. تتبع الموقع: الدقة، المراقبة، حرية التنقل، الإخفاء.

7. الأجهزة القابلة للارتداء: البيانات الصحية، التمييز، السلامة الجسدية.

8. المنازل الذكية: حرمة المسكن، الأجهزة الصوتية، الوصول الحكومي.

9. المركبات المتصلة: عادات القيادة، ملكية البيانات، القرصنة.

10. المدن الذكية: المراقبة الجماعية، الأمن العام، البلديات.

11. اللائحة الأوروبية: المعايير العالمية، الحقوق، العقوبات.

12. التشريعات العربية: مصر والجزائر، الفجوات، الهيئات الرقابية.

13. الموافقة: المستنيرة، عقود الإذعان، السحب، الإدارة الرقمية.

14. سيادة البيانات: التوطين، النقل عبر الحدود، الوصول الخارجي.

15. المسؤولية والأضرار: توزيع المسؤولية، الإثبات، التعويضات، التأمين.

16. الأمن القومي: التجسس، موردي المعدات، الصلاحيات الأمنية.

17. التشفير: المعايير، الأبواب الخلفية، التشفير من طرف إلى طرف.

18. الهيئات الرقابية: الاستقلالية، الصلاحيات، شكاوى المستخدمين.

19. الأخلاقيات: الخصوصية بالتصميم، المسؤولية الاجتماعية، المجتمع المدني.

20. المستقبل: القوانين المرنة، التعاون الدولي، التوصيات التشريعية.

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون